

تطبيقات النظرية الواقعية والمثالية في السياسة الخارجية
(السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول الربيع العربي أنموذجاً)

الدكتور هادي محمد حسين برهم

دكتوراه العلوم السياسية

البريد الإلكتروني: hadi.barham@yahoo.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيقات النظرية الواقعية والمثالية في السياسة الخارجية الأمريكية أنموذجاً تجاه دول مختارة من دول الربيع العربي خلال الأعوام 2009-2021، وهما (ليبيا وسوريا) وقد وظفت الدراسة كلاً من منهج صنع القرار في السياسة الخارجية، والمنهج المقارن للإجابة عن تساؤلاتها وتبين للدراسة أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية بشكل كبير؛ انطلاقاً من عدّة عوامل، أهمها الموقع الجيوستراتيجي للمنطقة وسط القارات، والنفط، وحماية أمن إسرائيل، ومكافحة الإرهاب وتبين أنه بالرغم من وجود توجهات مثالية في (السياسة الخارجية الأمريكية) تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب)، إلا أن الجانب الواقعي طغى على تلك التوجهات، كما أنه وبالرغم من وجود توجهات واقعية في (السياسة الخارجية الأمريكية) تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما)، إلا أن الجانب المثالي طغى على تلك التوجهات.

كلمات مفتاحية: السياسة الخارجية الأمريكية، المنطقة العربية، المثالية، الواقعية.

Applications of Realism and Idealism in foreign policy
(American foreign policy towards the Arab Spring countries as a model)
Dr. Hadi Barham

ABSTRACT

The study aimed to identify applications of realistic and idealistic theory in foreign policy (American foreign policy as a model) towards selected countries of the Arab Spring during the years 2009-2021, namely (Libya and Syria). The study employed both the decision-making approach in foreign policy and the comparative approach. to answer her questions, and the study showed that the American interest in the Arab region greatly; Based on several factors, the most important of which is the region's geostrategic location in the middle of the continents, oil, protecting Israel's security, and combating terrorism. It turns out that despite the existence of idealistic trends in (American foreign policy) towards the Arab region during the era of former US President (Donald Trump), the realistic side overshadowed those trends, and despite the existence of realistic trends in (American foreign policy) towards the region Arab countries during the era of former US President (Barack Obama), but the ideal side overshadowed these trends.

Keywords: American foreign policy, the Arab region, Idealism, Realism.

مقدمة

إن موضوع السياسة الخارجية من الموضوعات الهامة على صعيد العلاقات السياسية بين الدول، وهي أداة بيد الدول تسعى من خلالها إلى حماية مصلحتها الوطنية، وتعزيز أمنها الداخلي، وتحقيق أهدافها الأيديولوجية والفكرية، وتحقيق رفاهها الاجتماعي، وازدهارها الاقتصادي، وهذا ما ظهر جلياً في القرن العشرين، إذ زاد اهتمام الدول بموضوع السياسة الخارجية بهدف تعزيز حضور الدولة السياسي بين مختلف الدول الأخرى، وتعزيز العلاقات السياسية بين الدول (العلايا، 2009: 1).

ويتم رسم السياسة الخارجية من قبل أفراد يسمون (بصناع القرار السياسي)، وهم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، وصانع القرار السياسي قبل أن يرسم أهداف السياسة الداخلية والخارجية لبلده يضع نصب عينيه إمكانيات دولته المادية والمعنوية والاقتصادية والبشرية، ثم يقوم بإعلان أهداف السياسة الخارجية، وقرارات السياسة الخارجية التي تتصف بالنجاح هي تلك القرارات التي تخطط وتبنى على أسس علمية لكي تحقق أهدافها، وأهم تلك الأهداف هو تحقيق مصلحة الدولة العليا (السيد سليم، 1998: 4-5).

ولقد مرّت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية بالعديد من المحطات في مسيرة تكوينها منذ أن نالت الدول العربية استقلالها، وكان لكل محطة ما يميزها عن المحطات الأخرى، حيث أن لكل رئيس معتقدات ومحددات وأساليب خاصة ضمن الإطار الخارجي للتوجه العام (للولايات المتحدة)، وهذا التوجه العام هو الذي يرمي إلى الهيمنة الأمريكية، والسيطرة المطلقة على العالم، فبعد المنعطف الخطير الذي شهده العالم عامة والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في 11 أيلول 2001 تغيرت الإستراتيجية الأمريكية نحو المنطقة العربية، وبطبيعة الحال فإن المحددات والتوجهات الإستراتيجية للحزبين الجمهوري والديمقراطي هي أيضاً بدورها قد طرأت عليها بعض التغييرات نتيجة هذه الأحداث وخاصة تجاه المنطقة العربية (المعيوف، 2016: 12).

وسيحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على أبرز ملاح توجهات السياسة الخارجية الأمريكية المثالية والواقعية نحو المنطقة العربية خلال الأعوام 2009-2021، حيث شهدت تلك الفترة تولّي رئيسين أمريكيين لمقاليد الحكم في الولايات المتحدة، وسعى كل منهما إلى إسقاط معتقداته وتصوراتته في رسم السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية.

مشكلة الدراسة

على الرغم من انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، وبنائها العديد من التحالفات الإستراتيجية مع عدد من دول المنطقة العربية، بحجة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة العربية، ونشر القيم الديمقراطية، والدعوة إلى الإصلاح السياسي، إلا أن الوقائع التاريخية للتدخلات الأمريكية في المنطقة العربية أثبتت أن ما يحرك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا المنطقة العربية نابع من مبادئ أيديولوجية إما مثالية وإما واقعية تخدم المصالح الأمريكية على حساب المصالح العربية، إلى جانب الأهداف الثابتة للسياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية، والمتمثلة بضمان منابع النفط، وحماية أمن إسرائيل.

وانطلاقاً من تلك الوقائع، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول التعرف على التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية خلال الأعوام 2009-2021، وستجيب الدراسة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما المنطلقات الأساسية للمدرستين المثالية والواقعية في السياسة الخارجية ؟
- 2- ما أهم محددات السياسة الخارجية (للولايات المتحدة الأمريكية) ؟
- 3- ما التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)؟
- 4- ما التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق(دونالد ترامب)؟

أهمية الدراسة

تأتي الأهمية العلمية لهذه الدراسة من خلال تناول المنطلقات المثالية والواقعية (للسياسة الخارجية الأمريكية) تجاه المنطقة العربية، وكيفية ممارسة (الولايات المتحدة الأمريكية) لسياستها الخارجية تجاه المنطقة العربية بما يحقق مصالحها، وفهم أساليب كل من الرئيسين الأمريكيين السابقين (باراك أوباما ودونالد ترامب) المثالية والواقعية في التأثير المباشر على هذه السياسة من خلال إجراء دراسة مقارنة بينهما، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إثراء المعلومات للباحثين والمهتمين، وإيجاد آفاق جديدة في البحث العملي وفي السياسات الخارجية المقارنة.

كما تُعتبر هذه الدراسة تطبيقاً عملياً وأنموذجاً فعلياً واقعياً فيما يخص تأثير الرئيس (الأمريكي) في عملية صنع القرار الخارجي من خلال دراسة وقائع تطبيقية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه بعض القضايا العربية، وتحليل كيفية تعامل الإدارات الأمريكية معها خلال فترتين رئاسيتين إحداهما (للحزب الديمقراطي) والمتمثلة بفترة الرئيس الأسبق (باراك أوباما)، والأخرى (للحزب الجمهوري) والمتمثلة بفترة الرئيس الأسبق (دونالد ترامب)، وبيان الاختلاف والتشابه بين هاتين السياستين، الأمر الذي من شأنه أن يقدم فائدة لصناع القرار في العالم العربي تمكنهم من فهم آلية وطريقة التعامل مع مختلف الإدارات الأمريكية بما يعود بالفائدة على القضايا العربية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التعرف على المنطلقات الأساسية للمدرستين المثالية والواقعية في السياسة الخارجية.
- 2- بيان محددات السياسة الخارجية (للولايات المتحدة الأمريكية).
- 3- تحديد أهداف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.
- 4- إبراز التوجهات المثالية والواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).
- 5- إبراز التوجهات المثالية والواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب).

منهجية الدراسة

لغايات تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن أسئلتها، والتحقق من صحة فرضياتها، سيتم توظيف منهجي صنع القرار والمقارن، ذلك أن منهج صنع القرار يقوم على افتراض أن السياسة الخارجية تتكون من سلسلة من القرارات ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، وقد تبدأ قبل ظهور القرار حيث عمليات التحضير لصنعه وتستمر بعد صدوره ثم تنفيذه وتقييمه، ووفق هذا المنهج، فإن بؤرة البحث تدور عادة حول رئيس الدولة والمجموعة محدودة العدد المشاركة معه في صنع القرارات، وما يمثله هؤلاء من تفصيلات وقيم وإدراكات أو ردود أفعال إزاء البيئة المحيطة وما تفرزه من ضغوط وتأثيرات (حرب، 2002: 219)، أما المنهج المقارن والذي يعد المنهج المقارن أساس الفكر البشري وجوهر البحث العلمي، سيتم توظيفه للمقارنة بين نهجي الرئيسيين الأمريكيين الديمقراطي (باراك أوباما)، والجمهوري

(دونالد ترامب) في ميدان السياسة الخارجية بشكل عام، والمنطقة العربية بشكل خاص، وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما في صناعة السياسة الخارجية والقرار السياسي الخارجي وكل بحسب انتماؤه الحزبي.

فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن: **هناك علاقة ارتباطية طردية بين أهمية المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية عليها، وينبثق من الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية، وهي كما يلي:**

1. **الفرضية الفرعية الأولى:** هناك مجموعة ثابتة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية تحقيقها تجاه المنطقة العربية.
2. **الفرضية الفرعية الثانية :** هناك مجموعة من الوسائل التي تتخذها الإدارات الأمريكية لتحقيق أهدافها الثابتة في المنطقة العربية.
3. **الفرضية الفرعية الثالثة :** تختلف آليات تطبيق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية باختلاف رؤية وتصورات الرؤساء الذين يتولون مقاليد الحكم فيها.
4. **الفرضية الفرعية الرابعة :** تميزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب) لملف المنطقة العربية بطغيان الواقعية على المثالية.
5. **الفرضية الفرعية الخامسة :** تميزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) لملف المنطقة العربية بطغيان المثالية على الواقعية.

مفاهيم الدراسة

- **السياسة الخارجية الأمريكية:** عرّفها الخزرجي (2005: 19): بأنها مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما تجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة.
- ويُعرّف الباحث السياسة الخارجية الأمريكية إجرائياً بأنها كافة السلوكيات السياسية الخارجية التي تمارسها (الولايات المتحدة الأمريكية) تجاه دول المنطقة العربية.
- **المثالية :** هي مدرسة نظرية في العلاقات الدولية برزت بعد الحرب العالمية الأولى بعد ما عانت دول العالم من ويلاتها، فظهر التيار المثالي الذي نادى بإنهاء النزاعات والحد من الصراعات، واستخدام الوساطة والمفاوضات والتحكيم والقضاء الدولي، وإقامة تنظيم أفضل للعالم، وخدمة أهداف السلام، ودعم وتطوير التفاهم الدولي، وتركز المثالية على الأخلاق كأولوية في العلاقات الدولية، وضرورة

خضوع الجميع للقوانين والقواعد التي وضعت لخدمة الجماعة، وضرورة انسجام المصالح العليا للفرد مع المصلحة العليا للجماعة (حقي، 2000: 74).

- **الواقعية:** هي مدرسة نظرية في العلاقات الدولية جاءت كرد فعل على المثالية، وتدور أفكارها المركزية حول السياسة الجماعية، والأنانية، والفوضى، والقوة السياسية، والمصلحة، والتقليل من دور المنظمات الدولية، والاعتماد على الذات، وهاجس الأمن والبقاء، ويُعتبر (هانز مورجانتاؤ) أول من أصل نظرياً لهذه النظرية (مصباح، 2006: 39).

- **المنطقة العربية:** لغايات هذه الدراسة يُعرّف الباحث المنطقة العربية إجرائياً بأنها المنطقة التي تضم الدول العربية حالة الدراسة، وهي: (سوريا، وليبيا).

تقسيم الدراسة

سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول مفهوم السياسة الخارجية ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية، ويتناول المبحث الثاني مفهوم النظريتين المثالية والواقعية وتطبيقاتهما في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وأخيراً المبحث الثالث.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

يتم رسم السياسة الخارجية من قبل أفراد يسمون (بصناع القرار السياسي)، وهم رؤساء الدول أو رؤساء الحكومات، وصانع القرار السياسي قبل أن يرسم أهداف السياسة الداخلية والخارجية لبلده يضع نصب عينيه إمكانيات دولته المادية والمعنوية والاقتصادية والبشرية، ثم يقوم بإعلان أهداف السياسة الخارجية، وفي هذا المبحث سيتم التعرف على مفهوم السياسة الخارجية ودور الرئيس الأمريكي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

أورد العديد من المهتمين بالسياسة الخارجية تعريفات متعددة لها انطلاقاً من وجهة النظر التي يتبناها أو المذهب الذي يعتنقه، فقد عرّف الرمضاني (1991: 25-26) السياسة الخارجية بأنها "مجموعة النوايا التي تدفع الدول إلى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول".

كما عرّفها السيد سليم (1998: 16) بأنها "برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي".

وعرّفها الهزايمة (1999: 13) بأنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى".

وعُرِّفت السياسة الخارجية بأنها: "مجموعة القرارات والإجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الأخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، كما أنها محاولات الدولة لتحقيق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية " (زغبوب، 2001: 22).

كما عرّفها الخزرجي (2005: 19) بأنها: "مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما اتجاه الدول الأخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً إلى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة".

وهناك من عرّف السياسة الخارجية بأنها: "منهج العمل (Course faction) الواعي الذي يعتمد عليه ممثلو الدولة الرسميون لتثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي بما يتفق مع الأهداف المحددة مسبقاً"، أو أنها "مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما تجاه الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة (قرني وهلال، 2013: 19).

المطلب الثاني: دور الرئيس الأمريكي في صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي.

لرئيس الأمريكي دورٌ بارزٌ في صنع (السياسة الخارجية الأمريكية) واتخاذ قرارات حاسمة، وذلك وفقاً للسلطات الواسعة الممنوحة له بموجب الدستور الأمريكي، والتي حوّلتها ممارسة السياسة الخارجية (شرقي، 2007، 41)، فقد نص الدستور الأمريكي على أن يتولى رئيس (الولايات المتحدة الأمريكية) السلطة التنفيذية بشكل منفرد، فهو رئيس الدولة والحكومة في ان واحد، حيث لا يوجد مجلس وزراء، وإنما هناك عدد من المساعدين والمستشارين للرئيس له أن يعينهم أو أن يعزلهم بإرادته متى يشاء، كما يتولى السلطة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وذلك بعد إجراء التعديل الثاني والعشرين للدستور (عبدالكريم، 1999: 12)، ونصت الفقرة الثانية من المادة الثانية من (الدستور الأمريكي) على الآتي: "الرئيس هو القائد الأعلى لجيش وبحرية (الولايات المتحدة)، وللقوات الشعبية في مختلف الولايات عندما يتم استدعاؤها لأداء الخدمة الفعلية لدى (الولايات المتحدة)، وله أن يطلب رأياً خطياً من المسؤول الرئيسي في كل من الوزارات التنفيذية

حول أي موضوع يتعلق بمهام وزارة كما تكون له سلطة إرجاء تنفيذ الأحكام، ومنح العفو عن جرائم التي ترتكب ضد (الولايات المتحدة)، ما عدا في حالات تخص المسؤولين، تكون له السلطة بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، ولعقد معاهدات، شرط أن يوافق عليها ثلثا عدد أعضاء المجلس الحاضرين، كما له الحق أن يرشح وبمشورة مجلس الشيوخ وموافقته، سفراء ووزراء مفوضين وقناصل وقضاة للمحكمة العليا وسائر موظفي (الولايات المتحدة الأمريكية) الآخرين، الذين لا يوجد نص في الدستور على أحكام تعيينهم والتي سيتم استحداثها بقانون، ولكن يمكن (للكونغرس) حسبما يرى أن ينيط بواسطة قانون بالرئيس وحده أو بالمحاكم أو بالوزراء تعيين الموظفين الأدنى رتبة، للرئيس سلطة منحها الدستور له ملء جميع المناصب الشاغرة التي قد تصبح شاغرة أثناء عطلة مجلس الشيوخ، وذلك عن طريق منح تفويضات ينتهي أجلها بنهاية الدورة التالية للمجلس". (عبدالكريم، 1999: 15).

وعلى ذلك، فإن (المؤسسة الرئاسية) والتي يعد الرئيس أحد أعضائها تلعب الدور الحاسم والرئيسي في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

وفي هذا السياق، يتناول الباحث بعض صفات الرئيسين الأمريكيين السابقين (جورج بوش الابن وباراك أوباما)، لأنهما الرئيسان اللذان تولّى حكم (الولايات المتحدة) خلال المدة الزمنية لهذه الدراسة (2009-2021).

بدأت فترة حكم (باراك أوباما) عن الحزب الديمقراطي في العام 2009، والذي حاول جاهداً أن يضع خطأً جديداً تسير عليه السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك بعد التركة الثقيلة التي خلفتها إدارة (بوش) والتي أوصلت (الولايات المتحدة الأمريكية) إلى حافة الهاوية من حيث الانهيار المالي، وخلق فجوة واسعة من انعدام الثقة، والعداء بين (الولايات المتحدة الأمريكية) والشعوب الإسلامية والعربية، وكانت رؤية (باراك أوباما) العالمية على النقيض من سلفه الجمهوري (جورج بوش)، فقد أعرض عن طرح رؤية توسعية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية والتزم بالاعتبارات العملية والظروف المتغيرة، وعند سؤال (أوباما) عن مبدأه في نهاية فترته الرئاسية الأولى قال: "هو قيادة أمريكية تعترف بنهضة دول مثل (الصين والهند والبرازيل)؛ أي قيادة (للولايات المتحدة) تدرك أبعاد حدودنا من حيث الموارد والقدرات"، واعتمدت الإستراتيجية الجديدة (باراك أوباما) على العلاقات والمصالح التي تشترك بها الولايات المتحدة مع بقية الشعوب والأمم الأخرى (جرجس، 2013، www.aljazeera.net).

أما دونالد ترمبالرئيس الخامس والاربعين للولايات المتحدة، والذي فاز يوم 19 يوليو/تموز 2016 رسمياً بترشيح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية التي تجرى في نوفمبر/تشرين الأول من السنة نفسها، وتعهد بإعادة بناء الجيش الأميركي والتخلص من تنظيم الدولة ويصنف ترامب بأنه قريب من اليمين المتشدد في الحزب الجمهوري، واشتهر بعدائه للمهاجرين في أميركا خصوصاً المتحدرين من أصول مكسيكية الذين يتهمهم بإغراق البلاد بالمخدرات والعنف، ولا يتردد في الدعوة لإعادة النظر في قوانين الهجرة، ووقف منح الجنسية الأميركية للأطفال الذين يولدون فوق الأراضي الأميركية ويطلق ترامب تصريحات مثيرة للجدل في ما يخص السياسة الخارجية المرتبطة بالعالم العربي، من قبيل دعوته لإعادة احتلال العراق والاستيلاء على حقول نفطه للتصدي لتنظيم الدولة الإسلامية (2013، www.aljazeera.net).

المبحث الثاني: مفهوم النظريتين المثالية والواقعية وتطبيقاتهما في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية

يتناول هذا المبحث تعريفاً بمضامين النظريتين (المثالية والواقعية) في العلاقات الدولية، واستعراضاً لتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية، وكما يلي:

المطلب الأول: مفهوم النظرية المثالية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

تبلورت أفكار (النظرية المثالية) في ميدان العلاقات الدولية بعد أن انتهاء الحرب العالمية الأولى، وقد اهتمت بأولوية الأخلاق كمحور أساسي ينظم العلاقات الدولية، وتتعلق هذه النظرية من قضية أساسية مفادها؛ أن الأفراد لا بد من أن يكرسوا كل جهد ممكن لتحقيق الصالح العام استناداً للقيم والأخلاق والمثل (أبو عامر، 2002: 21).

وتركز النظرية المثالية على الأخلاق والمثل العليا والطبيعة الإنسانية، وتنادي بضرورة تفعيل القانون في ميدان العلاقات الدولية، وعدم الاستناد إلى القوة، بحيث يسود العدل والسلم بين جميع الأطراف في الدول (شطناوي، 2002: 23).

ويُفترض في ظل هذه النظرية أن يقوم النظام الدولي على أحكام القانون، وخضوع أفرادها للسلطة، وهذا ما ظهر من خلال ديباجة (ميثاق الأمم المتحدة)، التي دعت دوماً لنبذ العدوان والعنف والدعوة لحل الخلافات العالقة بين الدول بشكل مستمر، بما يتلاءم مع المثل والمبادئ والقيم العليا التي لا بد أن تكون هي الأساس في تنظيم العلاقات بين الدول (حتى، 1985: 32).

إن المدرسة (المثالية) في السياسة الخارجية الأمريكية لديها رؤية خاصة تجاه ما ينبغي أن يكون عليه دور (الولايات المتحدة الأمريكية) من حيث أنها يجب أن تكون قوة عظمى أحادية في العالم، وهذا ما عبر عنه (كراوثر)، وهو أحد المحافظين الجدد والذي وضع تصوراً لتلك المرحلة بعد انهيار (الاتحاد السوفييتي) كانت النهاية لكل شيء، انتهت الشيوعية، انتهت الاشتراكية، انتهت الحرب الباردة، كذلك انتهت الحروب الأوروبية، ومع ذلك فإن نهاية كل شيء هو بداية، فقد انهار (الاتحاد السوفييتي وولدت الولايات المتحدة الأمريكية) كأحادية قطبية لا تهددها أي قوة أخرى، وهذا ما يسمى بالانعطاف الحاسم في التاريخ، وهو تحول غريب وجديد، للحد الذي يمكن معه القول أنه لا توجد أفكار لكيفية التعامل معه" (ويسام، 2017 : 10).

ويمكن للباحث أن يفهم من كلام (كراو ثمر) أن هناك عدة تحديات تواجه (الولايات المتحدة الأمريكية) على الساحة الدولية من خلال ظهور فواعل جدد، ويتمثل ذلك بظهور (الصين) كقوة عظمى، وتراجع الدور (الأوروبي) بشكل عام في التعامل مع القضايا المختلفة، وهذا كله سيؤدي إلى الإخلال بالتوازن في النظام العالمي الجديد.

وقد دفع كل ما سبق إلى إعادة (الولايات المتحدة الأمريكية) النظر في قوتها العسكرية بناءً على التوجه الجديد في بناء (الإمبراطورية الأمريكية)، وذلك لتفادي ظهور منافسين جدد (كالصين)، وكل ذلك كان سعياً لتحقيق استراتيجية دفاعية إقليمية، وكذلك لتحقيق مزيد من الطموح للتوسع الإقليمي أو العالمي، والسيطرة على أي منطقة توجد فيها ثروات كالنفط (شرعان، 2018 : 24).

وتعتمد (الولايات المتحدة) من خلال القوة الناعمة للتأثير في الأطراف المعنية وجذبها إلى المسار الذي يخدم مصالحها باستخدام الموارد المالية والمعنوية مع تجنب الإرغام والتهديد، أي أنّ قدرة القوة العظمى على تحقيق إرادتها بالإقناع وليس بالإكراه، والعمل على جعل الآخرين يتبنون ما تريد القوة العظمى تحقيقه، ومن أهم وسائلها المساعدات الإنسانية والتنمية ووسائل الإعلام التقليدية والإلكترونية، والغزو الثقافي والأيدولوجي، وأساليب الاستمالة بتبني القيم نفسها، الداخلي والخارجي (ناي، 2018: 134).

المطلب الثاني: مفهوم النظرية الواقعية وتطبيقاتها في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

ظهرت (النظرية الواقعية) كرد فعل على (النظرية المثالية) لدراسة وفهم سلوك الدول، والعوامل المؤثرة على ما يربط العلاقات بين الدول، وقد اهتمت هذه النظرية بما هو قائم في العلاقات بين الدول، وتحديد سياسة الحرب والقوة والنزاعات (اللجاب، 2017 : 1).

وتستند (النظرية الواقعية) بشكل عام على عدة أمور، منها: اعتماد الدول الفاعل الأساسي في النظام الدولي والقوة، والمصالح القومية، كأساس لهذه النظرية، والنظر للدولة كوحدة واحدة بالرغم من اختلاف من يتخذ القرار في السياسة الخارجية لإحدى الدول، كما أن تبني القوة وتعظيمها جعل (النظرية الواقعية) تؤكد بأن الدول يمكن لها أن تزيد من قدرتها على الدفاع عن نفسها من خلال تحالفات تعقدها مع دول أخرى، وانطلاقاً من الإيمان بوجود طبيعة شريرة عند أفراد البشر وهذا ما ظهر من خلال مقولات كل من (مورجانتو وهوبز) وغير هؤلاء ومن هنا فهي تبتعد عن الاحتكام للأخلاق والمؤسسات الدولية (نجيم، 2011: 28).

وقد رأت العديد من الدول في (النظرية الواقعية) والمبادئ التي جاءت بها تعبيراً عن رغبة تلك الدول في السيطرة على العالم، من خلال السيطرة باتخاذ حق النقض الفيتو في (مجلس الأمن) كذريعة لاتخاذ قرارات معينة أو رفضها، والسيطرة من خلال ما تملكه من مقدرات اقتصادية وعسكرية تمكنها من إشباع هذه الرغبة في السيطرة على العالم (عودة، 2005: 24).

ظهرت مضامين (النظرية الواقعية) في التوجهات الخارجية للسياسة الأمريكية في فترة الحرب الباردة، وقد جاءت هذه النظرية كرد فعل للنظرية المثالية (الولسونية) نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (ولسون)، والنزعة الأخلاقية للجمهوريين، في ظل ما ساد من جدال وحوار حول ماهية الدور المستقبلي (للولايات المتحدة الأمريكية) في ظل تنامي العديد من القوى على الساحة الدولية (جندلي، 2007: 133).

سيطر مبدأ توازن القوى على الفكر الاستراتيجي (الأمريكي)، وفيه قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء (حلف الناتو) كي تواجه الخطر الشيوعي، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية كرست كل جهودها لتكون قوة كبرى في النظام الدولي، وهذا يؤكد مدى اهتمام الفكر الواقعي بمبدأ القوة (جندلي، 2007: 136).

يرتبط (المنهج الواقعي) في جذور الفكر السياسي الأمريكي من خلال الأسس التالية :
(اليحياوي، 2009: 29):

1- الأساس الديني الذي ركز على تطبيقه الآباء المؤسسون (للولايات المتحدة الأمريكية) وبما يحملون من أفكار ومعتقدات دينية.

2- الأساس الاجتماعي والذي كان له دوراً مؤثراً على الفكر السياسي الأمريكي المعاصر، إذ عملت على ترسيخ عدة مفاهيم (الصراع والقوة) في الثقافة السياسية الأمريكية.

3- الأساس البراغماتي (المصلحة) الذي أنبنى وأسس عليه التوازن الأمريكي المعاصر، وبذلك استطاعت النظرية الواقعية أن تكتسب نزعتها العملية من مبادئ الفلسفة البراغماتية.

إن كل هذه الأسس مجتمعه شكلت المفاهيم الواقعية الأمريكية المعاصرة في كل الجوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية، وبالتحديد نزعتها العملية وواقعيتها بالتعامل مع الآخرين، وإن من أهم مميزات الأسس التي جعلت (الولايات المتحدة الأمريكية) تصل إلى المرتبة الأولى في العلاقات الدولية، منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل، لا تكمن فقط في اتساع أراضيها وضخامة ثروتها، وتنوع أعراقها، وقابلية كل هذه العناصر للاندماج والتعايش والعمل المشترك معا، أن الترابط بين هذه الأسس والعوامل الثلاثة، يكمن في التحالف القوي بين فئة السياسيين ورجال الأعمال من جهة ورجال الفكر والدين من جهة ثانية، لرسم وأعداد خلفية فكرية للمصلحة القومية العليا (للولايات المتحدة الأمريكية)، هذا التماسك يعتبر المصدر الأساسي للمصلحة القومية العليا، التي هي تمثل أساس (النظرية الواقعية) في السياسة الأمريكية المعاصرة ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة قد تم توجيه السياسة الخارجية (الأمريكية) وفقا لمحددات إستراتيجية، ومحاولة تثبيت سيطرتها وهيمنتها بصورة منفردة، من خلال استثمار قوتها الاقتصادية والعسكرية، بما يمكنها من السيطرة على العديد من مناطق العالم. (كالينيكوس، 2002: 59).

المبحث الثالث: التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد كل من الرئيسين الأمريكيين الأسبقين (باراك أوباما) و (دونالد ترامب).

سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على أهم التوجهات المثالية والواقعية لإدارة كل من الرئيسين الأمريكيين الأسبقين (باراك أوباما) و (دونالد ترامب) لملف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وذلك كما يلي:

المطلب الأول: التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما)

أولاً: المؤشرات المثالية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).

تفردت الإدارة (الأمريكية) بالهيمنة على دول العالم لعقود عدة، كما دعت إلى التحرر الاقتصادي، وخضوع الدول العربية للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، ودعم ثورات الربيع العربي خاصة بعد أن تمكنت

تلك الثورات من إسقاط أربعة أنظمة حكم لغاية إعداد هذه الدراسة، وهي تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، وقد دفع ذلك لمانداة الشعوب بشعارات الحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية، ومفاهيم أخرى تعتمد على شعوب المنطقة العربية للوقوف في وجه الأنظمة المستبدة، وهذا ما دفع وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) في 13 تشرين أول 2012 في مقابلة مع الراديو القومي الأمريكي إلى القول بأن: "الشتاء العربي بدأ يعرف الدفء، وللمرة الأولى منذ عقود توجد فرصة حقيقية لتغيير دائم في منطقة الشرق الأوسط، ومن دون الشروع في إصلاحات حقيقية ومنتزعة، فإن الربيع العربي سيتحول في نهاية المطاف إلى سراب" (عبدالفتاح، 2011: 20).

تتلخص التوجهات المثالية للرئيس الديمقراطي السابق (باراك أوباما) فيما يلي: (عبدالله، 2014: 6)

- السياسة التي اتبعتها حيال العراق، والتي امتازت بقيامه بسحب القوات العسكرية الأمريكية مع ضمان بقاء نوع معين من أجل عدم قيام قاعدة للإرهاب فيه.
- فيما يتعلق بأفغانستان فإن نظرتة فيها شيء من الاختلاف، فهو يعتقد بأنه بالرغم من الفشل الأمريكي في أفغانستان، إلا أن الوجود العسكري الأمريكي والتدخل فيها كان ضرورة ملحة كونها هي المسؤولة عن أحداث 11 أيلول من خلال إيوائها لتنظيم القاعدة وتغاضبها عن أن تكون منطلقاً لعملياته.
- بخصوص نظرتة إلى الديمقراطية في العالم، فإنه يعتقد أنها لا تقوم من خلال فرضها على الدول من الخارج، وإنما تقوم إستراتيجيته على تشجيع الداخل للوصول إليها عن طريق الضغط المباشر وغير المباشر.
- نظرتة للتصدي للدول التي توصف "بالمارقة" انتابها شيء من الغموض.
- اعتبر (أوباما) أن موضوع معالجة الفقر في العالم أمر مهم؛ لأن أمن العالم هو بالتأكد أمن (للولايات المتحدة)، وأن وضع الحلول لمسألة الدولة الفاشلة ضروري جداً؛ كون الفقر يعتبر حاضنة وأرضية خصبة للإرهاب.
- بخصوص القضية الفلسطينية، فلم يتوقع إيجاد حل لها في المدى القريب.

وبعد التعرف على أبرز توجهات (أوباما) المثالية في القضايا التي ورثها عن خلفه جورج بوش الابن، سيتم تناول التوجهات المثالية لإدارة الرئيس السابق أوباما تجاه المنطقة العربية من خلال استطلاع قضيتين، وهما: الثورة الشعبية في ليبيا 2011، والثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

الثورة الشعبية في ليبيا 2011.

في 17 شباط 2011 بدأت الثورة الليبية من مدينة بنغازي في شرق البلاد بعد أن خرج جمع من المتظاهرين إلى الشوارع والساحات للمطالبة بإسقاط نظام العقيد معمر القذافي، ثم انتشرت وتوسعت حلقة المظاهرات إلى طرابلس ومصراته، وكان هنالك وجود تحفظ من الجانب الأمريكي بالتدخل في بداية الأزمة خوفاً من وجود الإسلاميين المتشددين مع الثوار. (بصبوص، 2013: 164)

أن السياسة الخارجية (للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس السابق (بارك أوباما) كانت تتسم بالغموض وعدم الوضوح في توجهاتها ويسودها الحذر الشديد وقل اندفاع فيما يخص الثورة الليبية، هذا الموقف أعطى مجال لقوى إقليمية ودولية للقيام بأدوار سياسية وعسكرية في ليبيا، وربما يكون هذا الأمر قد حدث بإرادة (الولايات المتحدة الأمريكية) بعدم تدخلها عسكرياً لأن إدارة الرئيس (بارك أوباما) لا تريد تكرار ما حصل مع إدارة (جورج بوش الابن) من إخفاقات كما حصل بالعراق (عبد الرحمن، 2016: 8).

بعد حدوث الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 بدأت إدارة الرئيس (بارك أوباما) في تقديم العديد من البرامج والخطط المتعلقة بقضايا التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وحث الأحزاب السياسية، والتواصل مع الناخبين والأشراف على سير عملية الانتخابات الرئاسية والمساهمة في تعديل الدستور وتطوير المنظمات الغير رسمية وتقديم الدعم اللازم لها. (المركز السوري للدراسات والأبحاث، 2012: 3)

أن الدور الذي لعبته إدارة الرئيس الأمريكي السابق (بارك أوباما) في الأزمة الليبية أثناء ثورات الربيع العربي، كان بأشكال متعددة، في بداية الثورة الليبية سعت لحشد المجتمع الدولي لفرض عقوبات على الرئيس الليبي معمر القذافي، مع مزيد من التدخل، مما نجم عنه فرض عقوبات على ليبيا، والمطالبة بتقديم الرئيس معمر القذافي ليمثل أمام محكمة الجنايات الدولية بسبب أعمال العنف وقتل العديد من المتظاهرين من الشعب الليبي، وإصدار قرار بتجميد أموال القذافي وعائلته في البنوك (الأوروبية)، وعدم السماح لليبيا من الحصول على السلاح، وكذلك استخدام بعض الأساليب لضرب التجارة الليبية من خلال تفتيش البضاعة الليبية، ومن ثم الحظر الجوي، والتدخل العسكري كآخر حل للقضاء على نظام القذافي (المدني، 2011: 44).

ويرى الباحث أن التحول في (السياسة الخارجية الأمريكية) في عهد الرئيس (بارك أوباما) التي اتسمت بالحذر في بداية الأزمة الليبية، وبعد إعلان الرئيس أن كافة الأميركيين الموجودين في ليبيا باتوا الآن في طريق عودتهم بسلام إلى (الولايات المتحدة) صرح (أوباما) في بيان إن "حكومة معمر القذافي انتهكت بكافة الوسائل

المعايير والأعراف الدولية ويجب محاسبتها"، مؤكداً أن "الكرامة الإنسانية لليبين لا يمكن إنكارها." (www.aljazeera.net)

الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

حاولت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) قدر الإمكان عدم التدخل بشكل مباشر في الثورة السورية والابتعاد عن العمل العسكري، ولجأت إلى السياسة الذكية (القيادة من الخلف) وطلب من الرئيس السوري بشار الأسد ضرورة التوقف الفوري للعمليات العسكرية واستخدام العنف ضد المحتجين وعلية التنحي عن السلطة، إلا أن الرئيس السوري لم يتجاوب لمطالبات (الرئيس الأمريكي) ومما دفع (هيئة الأمم المتحدة) لفرض عقوبات مالية واقتصادية على النظام السوري شملت الرئيس بشار الأسد وعدد من المسؤولين في النظام بسبب انتهاكاتهم لحقوق الإنسان والاستمرار في استخدام العنف والقوة ضد المواطنين السوريين الذين يطالبون بالتغيير (الخرزاعلة، 2017:34).

إن موقف الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) يظهر جلياً من خلال خطاب ألقاه الرئيس في مقر (الخارجية الأمريكية في 20 أيار 2010) حيث طالب الرئيس السوري بشار الأسد ضرورة القيام بإصلاحات شاملة في بلاده، وبعبس ذلك علية التنحي عن الحكم، وعلى القوات المسلحة السورية وقوات الأمن في سوريا أن تتوقف عن اعتقال المدنيين واستخدام القوة والعنف ضد المحتجين، لأن الاستمرار في مثل هذه الأفعال ستؤدي إلى توجيه عذلة دولية وتحديات داخلية، كما أشاد بصمود ووعي الشعب السوري لصموده أمام قوات الرئيس السوري بشار الأسد (البستجي، 2012: 24).

إن إستراتيجية الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) والتي أطلق عليها مسمى "الاستراتيجية الأوسطية" حيث تركز على ضرورة التفاوضي في عهد الرئيس (باراك أوباما) عن توغل (روسيا) في سوريا يدل على أن الرئيس (أوباما) لم يتراجع أمام طموحات بوتين،، ولكن ذلك يدل على أن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) يحاول بشتى الطرق والأساليب أن يطبق إستراتيجيته وتحقيق مصالح (الولايات المتحدة الأمريكية) دون الدخول في حروب جديدة، أو الانخراط بشكل مباشر في صراعات الشرق الأوسط أي لا يريد تكرار ما وقام به الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن). (نصار، 2015: 55)

أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) قدمت دعم لقوى المعارضة التي تطالب بإسقاط النظام السوري وغضت النظر عن المساعدات والدعم والتسليح للمعارضة السورية (الجيش الحر) وسيطرتها على أجزاء من

سوريا وعدم السماح للدول التي تقدم الدعم للجيش الحر مثل قطر، والسعودية، وتركيا بتسليح القوة المعارضة بأسلحة نوعية قد تساهم في هزيمة النظام السوري (الخرزاعله، 2017:40).

وتتبنى رؤية الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) فيما يتعلق بدعم المعارضة السورية الذي يهدف لتغيير النظام في سوريا مع الرؤية العامة التي شجعت بموجبات حالات الربيع العربي في بعض الدول ورأت هذه الإدارة أن ما يحدث من حراك مسلح في سورية لتغيير النظام فرصة مستقبلية من أجل محاربة الإرهاب والحركات الجهادية على الأراضي السورية، لذلك كانت تحركات الإدارة الأمريكية مدروسة وبحذرتجاه الأزمة السورية ويعود ذلك لعدم وجود مصلحة حيوية (للولايات المتحدة الأمريكية) في تغيير النظام السوري ومن جهة أخرى تكاليف التدخل الأكثر فعالية في الأحداث للأزمة ويشكل ضغوط على الجوانب المالية والبشرية في مرحلة شديدة الحرج بالنسبة لوضعها المالي. (الناصر، 2014: 134).

ويستنتج الباحث أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (أوباما) ترى عدم وجود بديل للرئيس السوري بشار الأسد وتفضل (الولايات المتحدة) بقاءه تجنباً لحدوث فوضى وسيطرت الإرهابيين عليها مما ينجم عنه تهديداً للأمن والاستقرار في المنطقة ويؤثر على المصالح الأمريكية في المنطقة وخاصة أمن إسرائيل.

ثانياً: المؤشرات الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما).

ومع وصول الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) لسدة الحكم في (الولايات المتحدة الأمريكية)، ركز على بقاء (الولايات المتحدة) دولة قوية نابضة بالحياة، واستخدام أدوات السياسة الخارجية التي تعتمد على القوة الذكية التي هي اندماج القوة الخشنة والناعمة في إستراتيجية واحدة (التقرير الاستراتيجي العربي، 2008-2009).

ولمزيد من التوضيح، يتناول الباحث في هذا المبحث أبرز التوجهات الواقعية على سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) تجاه ذات القضيتين التي تم تناولها سابقاً، وهي: الثورة الشعبية في ليبيا 2011، والثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

الثورة الشعبية في ليبيا 2011.

عندما لجأ النظام الليبي باستخدام الأداة العسكرية بدلاً من الحلول السلمية أصبح هناك تدخل دولي طالب (مجلس الأمن الدولي) السلطات الليبية بالتوقف الفوري عن ممارسة العنف ضد المتظاهرين ومحاسبة

المسؤولين عن النتائج التي لحقت بالمتظاهرين من قتل وإصابات وتشريد وقد أصدر (مجلس الأمن الدولي) عدة قرارات، فرض عقوبات على النظام الليبي، وحظر جوي داخل ليبيا، وبناء على توصيته، قرر التحالف الدولي بقيادة (الولايات المتحدة الأمريكية) وحلف شمال الأطلسي التدخل العسكري واستخدام القوى لإرغام القذافي بالتوقف عن قتل المتظاهرين وحماية المدنيين. (مصدق، 2012:110).

صدر بيان من راديو سوا الذي يبيث الأخبار والأحداث من (الولايات المتحدة الأمريكية) باللغة العربية بتاريخ 20 كانون ثاني 2011، بأن موكب القذافي تم قصفه من قبل طائرة (أمريكية) بدون طيار، مما نجم عن هذا القصف إصابة القذافي بجروح، مما ساعد الثوار في إلقاء القبض عليه وقتله، وانتهت حرب الناتو في 31 تشرين أول 2011 بعد سقوط مدينتي سرت وبني وليد (مصدق، 2012:114).

صدر الخطاب السياسي الأمريكي في عهد الرئيس الأسبق (باراك أوباما) تجاه الثورة الليبية التي قام بها الشعب ضد نظام القذافي في 17 شباط 2011، كرد فعل للإدارة الأمريكية على الأحداث في ليبيا، أعلن الرئيس الأسبق (باراك أوباما) دعم ومساندة الثوار والوقوف إلى جانبهم ورفض ما يمارسه النظام من العنف وركز على ضرورة حماية المواطنين الأمريكيين المتواجدين على الأراضي الليبية و(موظفين السفارة الأمريكية)، وحماية المبادئ والقيم الأمريكية التي تتبناها (الولايات المتحدة) وبين أن إصرار واستمرار نظام القذافي في عمليات القتل والعنف سيدفعها إلى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية ضدها لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. (حسين، 2016: <http://democraticac.de>).

نتيجة الأحداث المتأزمة في ليبيا واستمرار العنف وعدم الاستقرار كان احد أسباب ارتفاع أسعار النفط حيث وصل سعر البرميل إلى 100 دولاراً ونفط الخام إلى 110 دولاراً، مما دفع (الإدارة الأمريكية) إلى مراقبة أسعار النفط وسط الاضطرابات في منطقة الشرق الأوسط وهذا الارتفاع ينعكس سلباً على المصلحة (الأمريكية) كونها دولة تستهلك كميات كبيرة من النفط تقديراً بحوالي ربع إنتاج العالم من الطاقة، وهذا الارتفاع سوف يحمل (الموازنة الأمريكية) أعباء اقتصادية جديدة وهذا ليس من مصلحتها القومية، وبدأت المؤشرات تظهر بقيام إحدى الشركات النفطية بتقليص إنتاجها في ليبيا إلى 100 ألف برميلاً يومياً بسبب تردي الأوضاع الأمنية وأخرى قامت بترحيل موظفيه والوقوف عن الإنتاج لنفس السبب، وبالتالي فإن إستراتيجية الرئيس الأسبق (باراك أوباما) في إدارة الأزمة الليبية كانت أكثر عقلانية حيث يسعى لتحقيق أهدافه بأقل تكلفة وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وفي 31 شباط أعلنت القيادة الأمريكية أنها قامت بعمليات عسكرية استطاعت دحر قوات القذافي

وتراجعهم عن اقتحام عدة مدن، وإنها تسعى لتوسع نطاق الحظر الجوي ضد قوات النظام، و في تاريخ 19 آذار 2011 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن عدد من السفن والغواصات (الأمريكية والبريطانية) أطلقت 11 صاروخ من نوع (توماهوك) على أهداف عسكرية في ليبيا ضمن المرحلة الأولى من عمليات فجر (الويديسا) الهادفة لإرغام القذافي على الالتزام بحظر الطيران في الأجواء الليبي. (الجزيرة، 2011، www.aljazeera.net)

وقد كان للإدارة الأمريكية دور كبير من خلال (وكالة الاستخبارات الأمريكية) في تجنيد بعض الأشخاص من العملاء داخل ليبيا بعد عام 2004، بغية جمع المعلومات عن الشعب الليبي وكيف يمكن أن تحشد الشعب ضد نظام الرئيس معمر القذافي، تمهيداً للثورة عليه، وقد أشارت (وكالة رويتر الإخبارية) في عام 2011 عن تسرب إحدى الوثائق السرية والتي صدرت من قبل الرئيس الأسبق (باراك أوباما)، مضمونها يتحدث عن تقوض المخابرات الأمريكية (CIA) بتقديم الدعم والمساعدة للمعارضة الليبية في المنطقة الشرقية ضد نظام معمر القذافي، بالسلح والمال وتدريبهم وإعدادهم تمهيداً للثورة على نظام. (مزيتي وشميث، 2011: 40)

صرح وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس) بناء على توجيهات (الإدارة الأمريكية) بأنه تم تدريب أكثر من مائة شاب ليبي بالفترة الزمنية 2005-2011، وقد تم ذلك بسرية تامة داخل الأراضي الليبية، كما تواصلت الإدارة الأمريكية في عهد (الرئيس باراك أوباما) وبدعم ومساندة المعارضة الليبية في الداخل ومن أبرزهم (مصطفى عبد الجليل) وزير العدل السابق في نظام القذافي، والذي أصبح فيما بعد رئيس المجلس الوطني الانتقالي بشكل مؤقت بعد سقوط نظام معمر القذافي، وكذلك فقد تواصلت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلاري كلينتون) عدة مرات مع المعارضة الليبية بغية إسقاط نظام الرئيس الليبي معمر القذافي (ليفي، 2011: 44).

ويرى الباحث أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) كانت في بداية الأزمة الليبية تميل إلى استخدام القوى العسكرية إلا أنها لا تريد الدخول في مواجهة عسكرية بشكل مباشر خوفاً من تكرار فشلها كما حصل في العراق لا أنها تراجعت وسلمت المهام القيادية لدول أوروبا وحلف شمال الأطلسي وحاولت الوصول لحل الأزمة بطريقة دبلوماسية من خلال مطالبة القذافي بالتنحي عن السلطة لحماية مصالحها باستمرار تدفق النفط إلى دول الحلفاء واستقرار أسعاره وحماية مصالحها بالمنطقة.

ويستنتج الباحث وعطفاً على ما سبق، أن ما دفع (الولايات المتحدة الأمريكية) لإسقاط نظام القذافي هو استكمال لمشاريعها التي تهدف إلى تجزئة وتفكيك الدول العربية إلى دويلات ضعيفة، خاصة الأنظمة السياسية التي لا تتماشى مع المصالح الأمريكية، حيث أن سياسة القذافي كانت تتعارض مع هذه السياسة،

إضافة لنفوذ القذافي في إفريقيا، وحجم الاستثمارات الليبية في القارة الإفريقية، وكذلك دعوة القذافي لتمزيق (ميثاق الأمم المتحدة)، وغيرها من التصريحات التي (دفعت الولايات المتحدة) للعمل على إنهاء حكم معمر القذافي، وكذلك التحكم والسيطرة على النفط في ليبيا، وتأمين وصوله لحلفاء (الولايات المتحدة) حيث يوجد فيها احتياطي نفطي كبير والاستفادة من الصحراء الليبية لتوليد الطاقة الشمسية وغير ذلك من الأسباب.

الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

يمكن أن نشير إلى الإستراتيجية الرئيس الأسبق (باراك أوباما) الجديدة والتي يطلق عليها (الإستراتيجية الأوسطية) في غض البصر الأمريكي عن التوغل والتدخل الروسي في سوريا بغية تجنب توريث (الولايات المتحدة) بأي حروب جديدة أو الانخراط المباشر في صراعات ونزاعات الدائرة في الشرق الأوسط وذلك بالاعتماد على الحلفاء الإقليميين في إدارة الصراع في سوريا وضرب الأعداء والخصوم مع بعضهم البعض (الناصر، 2014: 111).

ومن هنا ندرك أن سياسة الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك أوباما) يسودها بعض الغموض وعدم الوضوح للوصول إلى تسوية سياسية في سوريا، وتقوم على دعم وتسليح قوى المعارضة السورية من خلال حلفاءها بدون أن تتورط بشكل مباشر في الأزمة السورية، ومحاولة إيجاد الحلول السياسية والأمنية (الخرزاعلة، 2017: 114).

أن التعاون بين (الولايات المتحدة الأمريكية) والنظام في سورية لملاحقة تنظيم القاعدة وحلفائها سيكون محفزاً لتعزيز الاشتباك الاقتصادي والدبلوماسي بين سوريا و(الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) وأعضاء الطبقات المهنية والتجارية والقوى الإصلاحية في سورية والعمل على دمجها وانخراطها في الاقتصاد العالمي، أن تلك الملفات منحت سورية القدرة الفعلية على التأثير مما زاد الارتباط السوري الإيراني، واستطاع النظام في سورية إرباك المخططات الأمريكية في المنطقة وإحداث خلل في تطبيقها منها (مشروع الشرق الأوسط الجديد)، بل شهدت المنطقة مجموعة تطورات أهمها غزو الكيان الصهيوني (إسرائيل) لبنان 2006، والحرب الإسرائيلية على غزة مطلع 2009، والتي انتهت بالفشل وعدم التمكن من تحقيق (أمريكا وإسرائيل) إنجاز عسكري أو سياسي، وأثبت ذلك مدى تأثير الدور السوري في المنطقة، وفشل الإستراتيجية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأسبق (جورج بوش الابن) تجاه سوريا منذ عام 2002. (Andrew Tabler، 2011: 67)

تركموقف (الولايات المتحدة الأمريكية) من الأزمة السورية بعض المراقبين والمهتمين يتساءلون عن موقف الادارة الأمريكية الحقيقي تجاه الرئيس السوري بشار الأسد ومنح الآمال حالياً للمعارضة والجيش الحر السوري وسلط الضوء على أن الثورات الربيع العربية ليست متساوية في حسابات المسؤولين في صنع القرار داخل البيت الأبيض، وإن (الولايات المتحدة) لم تركز منذ بداية الأزمة بمطالبة الرئيس السوري (بشار الأسد) بالتنازل عن السلطة لأنها لا تمتلك وسيلة لتحقيق ذلك، ولا تمتلك واشنطن التي تواجه أزمة مالية القوة العسكرية الفائزة للإطاحة بحكومة الأسد بالقوة العسكرية وأن استراتيجية الرئيس (باراك أوباما) تستبعد استخدام القوة العسكرية خشية تكرار فشلها مرة أخرى..(Remarks 2011 :33)

المطلب الثاني: التوجهات المثالية والواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب)

أولاً: المؤشرات المثالية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب).

الثورة الشعبية في ليبيا 2011.

في مقابلة صحفية مع محطة ان.بي.سي في العام 2015 قال دونالد ترامب إن الشرق الأوسط كان سيصبح أكثر استقراراً لو ظل معمر القذافي وصادم حسين في السلطة في ليبيا والعراق. وأشار ترامب إلى هاتين الدولتين مقارنة بالجهود الراهنة للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد من الحكم. وقال "تستطيعون فهم ذلك إذا نظرتم الى ليبيا انظروا ما الذي فعلناه هناك. انها فوضى." وحين سئل عما اذا كان الشرق الأوسط سيصبح أكثر استقراراً في ظل وجود القذافي وصادم في السلطة أجاب ترامب "بالطبع كان سيصبح".(المركز الديمقراطي, 2015)

وفي العام 2020 قال مستشار الأمن القومي الأميركي روبرت أوبرين الخاص بشؤون ليبيا إن بلاده قلقة للغاية من التصعيد في ليبيا، وتعارض وتندد بالتدخلات العسكرية الخارجية في الأزمة، بما فيها إرسال المرتزقة والاستعانة بقوات خاصة، وأضاف أنه لا رايح في الصراع الليبيوخطر في بيان من أن الجهود التي تبذلها الجهات الخارجية لاستغلال الصراع في ليبيا تشكل تهديداً خطيراً للاستقرار الإقليمي والتجارة العالمية، وقال أوبرين إن التصعيد "لن يؤدي سوى لتعميق وإطالة أمد الصراع" مشدداً على أنه "لا يمكن لليبيين الفوز إلا إذا تضامنوا لاستعادة سيادتهم، وإعادة بناء بلد موحد". وأضاف المسؤول الأميركي أن بلاده ملتزمة بلعب

دور "نشط لكنه محايد" للمساعدة في إيجاد حل يدعم السيادة الليبية، ويحمي المصالح المشتركة للولايات المتحدة وحلفائها. (www.aljazeera.net)

كما قامت إدارة ترامب بنشاط دبلوماسي رفيع المستوى بشأن ليبيا في منتصف العام 2020، حيث ناقش الرئيس ترامب مسألة ليبيا مع كل من أردوغان والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، واتفقوا جميعاً على ضرورة "تخفيف حدة التصعيد". ثم اتصل وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو برئيس الوزراء الليبي سراج للمرة الأولى منذ أكثر من عام، وغرّد قائلاً: "وقف إطلاق النار الذي يؤدي إلى حل سياسي هو الخيار الوحيد للشعب الليبي". وفي مواكبة الأحداث التي وقعت في 7 حزيران 2020، ثمن المكتب الصحفي لـ "مجلس الأمن القومي" الأمريكي "مبادرة السلام" المصرية كجهد يمكن أن يقود "جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار، وانسحاب القوات الأجنبية من ليبيا، والعودة إلى المفاوضات السياسية بقيادة الأمم المتحدة". (www.washingtoninstitute.org).

الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

كانت إدارة ترامب تدرك أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد في الشرق الأوسط، بعد تعاظم الدور الروسي في المنطقة، وهو ما يقتضي الدفع بالسياسة الأمريكية نحو التقارب والتنسيق مع اللاعبين الدوليين، كروسيا واللاعبين الإقليميين، كتركيا، ودول الخليج، عند التعامل مع تعقيدات الأوضاع، وما نتج منها، مثل قضايا الإرهاب واللاجئين. وبالتالي فإن عدم الاستقرار وتبدل قواعد اللعبة، أفترضت على الإدارة الأمريكية بناء تحالفات مع الأطراف الفاعلة في الإقليم، مثل روسيا وتركيا وإيران والسعودية ومصر، في محاولة لتجاوز العقبات المتمثلة بتعارض المواقف بين هذه الدول في الكثير من الأزمات، الذي بدأ أكثر وضوحاً في الأزمة السورية، وقد شدد ترامب على علاقات التعاون تلك بقوله في خطاباته قائلاً: "إننا نبحت عن الصداقة لا العداوة"، الأمر الذي دعا إلى التفاؤل بانفراج في العلاقات، على نحوٍ يلقي بظلاله على العديد من القضايا الدولية والإقليمية، إلا أن عملية سحب الدبلوماسيين، والضربات الأمريكية على سورية في مطلع نيسان/أبريل 2017، وعلى مناطق الشرق السوري في 10 شباط/فبراير 2018، وكذلك الضربة الثلاثية في نيسان/أبريل 2018 عادت بالعلاقات بين البلدين إلى المربع الأول، حيث تبع ذلك إدانة روسية لهذه الضربات، وتعليق مذكرة التفاهم الروسية - الأمريكية، الموقعة عام 2015، وأشارت التطورات اللاحقة لتلك التحركات العسكرية، إلى أن الانفراج المأمول بات بعيد المنال، والذي أكدته زيارة وزير الخارجية الأمريكي إلى روسيا في 12

نيسان/أبريل 2017، وحثه موسكو على التوقف عن دعم الرئيس السوري بشار الأسد، من منطلق أنه قد لا يحظى بأي دور مستقبلي للبلاد، وليؤكد ترامب ذاته خلال اجتماعه مع كبار القادة العسكريين في 9 نيسان/أبريل 2018 أن العلاقات في تلك الفترة مع الروس هي أسوأ مما كانت عليه إبان الحرب الباردة.(عوني,2017)

ثانياً: المؤشرات الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب).

الثورة الشعبية في ليبيا 2011.

في العام 2017 وخلال مؤتمر صحفي جمع ترامب مع رئيس الوزراء الإيطالي، باولو جينتيوني، قال ترامب عقب اللقاء بينهما في البيت الأبيض: "لا أرى دوراً لأمريكا في ليبيا"، وأضاف ترامب: "أعتقد أن الولايات المتحدة تقوم حالياً بالعديد من الأدوار، بما فيه الكفاية، في أماكن مختلفة من العالم". (www.arabic.cnn.com)

بعد يناير/كانون الثاني 2017، عندما تمّ القضاء على تنظيم "داعش" في ليبيا بالتزامن مع أداء ترامب قسم اليمين الدستورية، حوّلت واشنطن تركيزها بعيداً عن شمال أفريقيا، فيما بدأت روسيا محاولتها المستمرة لإيجاد فرص إقليمية جديدة لتوسيع نفوذها من المشرق العربي إلى الفناء الخلفي لجنوب أوروبا عبر دعم قائد ما يسمى "الجيش الوطني الليبي" اللواء المتقاعد خليفة حفتر. بعد غياب طوعي عن الساحة الليبية فترة عامي 2017 و2018 بقيت خلالها واشنطن على الحياد حائرة حيال ما يجب فعله تجاه محاولة التمدد الروسي، بدأ ترامب يتقارب أكثر مع التحالف الروسي-المصري-الإماراتي عبر إجراء اتصال هاتفي مع حفتر في إبريل/نيسان 2019. هذه المكالمات اعتبرت بمثابة تأييد أميركي للهجوم العسكري الذي كان يقوده حفتر حينها للسيطرة على العاصمة طرابلس، في خطوة عارضت الموقف المعلن لوزارتي الخارجية والدفاع (البنتاغون). هذا الدعم المؤقت لحفتر في إبريل/نيسان وحتى يونيو/حزيران 2019، كان أول مؤشر على مدى تقلب السياسة الأمريكية في ليبيا. (www.alaraby.co.uk, 2020, جو معكرون)

الثورة الشعبية السورية ضد نظام بشار الأسد 2011.

على الرغم من عدم وجود استراتيجية أمريكية شاملة لدى إدارة ترامب لحل الأزمة السورية، إلا أنه يمكننا القول إنه كان هناك توجهاً رئيساً تقوم عليه سياسة ترامب في سورية، يكسبها قدرًا من النفوذ يتمحور

حول مكافحة الإرهاب، وتسريع وتيرة العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش في الشرق السوري، وقد ظهر يظهر ذلك من خلال: المناطق الآمنة، ووقف تدفق اللاجئين إلى أوروبا، وتثبيت أركان الدولة القومية، وتعزيز النفوذ الأمريكي وضبط التحالفات في الإقليم، إضافة إلى مواجهة خطة التمدد الإيراني في سورية.

أدت محاولات خفض الانخراط الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط إلى إطلاق صراع بين القوى الإقليمية الصاعدة، شكلت سورية بؤرته الرئيسية، وحاولت الولايات المتحدة الاستعادة من هذا الصراع، بوضع استراتيجية لتقسيم المنطقة على أسس طائفية ومذهبية، بين كيانات متناحرة، تستنزف بعضها بعضاً، حتى تمكنت داعش من تكريس وجودها الإقليمي عبر أراضي كل من العراق وسورية، لتشكل منطقة عازلة أمام تمدد النفوذ الإيراني، ولإبقاء الصراع المذهبي مستعراً، لتنتقل الاستراتيجية الأمريكية في إدارة الصراع بعد ذلك إلى محاولة تأسيس نموذج لنظام أمني تعدي، تؤدي فيه القوى الدولية، مثل روسيا وبعض الحلفاء الأوروبيين، أدواراً مهمة في تأمين مشهد التقسيم، بدلاً من الاعتماد على القوى الطائفية والمذهبية، التي بدأ يظهر أن خطر التطرف الذي تفرزه، بات يصيب بنيرانه مختلف بقاع الأرض بلا استثناء. (عوني، 2017)

من هنا وجهت إدارة ترامب عملية نوعية بالغة الدقة إلى مطار الشعيرات التابع للجيش السوري، وقصفته مدمرة أركانه فجر السابع من نيسان/أبريل 2017، على نحو خالف كثيراً من التوجهات التي تناولت موقف إدارة ترامب قبل الضربة، حيث حملت هذه الضربة توجه إدارة ترامب العودة إلى المنطقة، والحيلولة دون ترك الروس يتحكمون بتفاعلاتها، خاصة في الملف السوري الذي بدأت موسكو تمسك بطرفيه: النظام السوري وإيران من جهة، والمعارضة السورية وتركيا من جهة أخرى، وذلك من خلال حوارات أستاذنا في آذار/مارس 2017، برعاية روسية - تركية، التي لم تلب واشنطن الدعوة لحضورها، ثم العملية العسكرية الأمريكية في مناطق الشرق السوري في العاشر من شباط/فبراير 2018، وقد تبع ذلك الضربة العسكرية الثلاثية في 12 نيسان/أبريل 2018، متضمنة ثلاث رسائل: الأولى لموسكو، ومفادها أن العالم ما زال بعيداً من نظام التعددية القطبية، وأن واشنطن وحدها ما زالت تتربع على رأس نظام القطب الواحد، والثانية إلى طهران، ومفادها أن عصر أوباما المتراخي قد ولى، والثالثة إلى تركيا، التي تبدو في حالة صدام مع واشنطن وحلفائها في منبج وشرق الفرات، ومفادها أن التقرب أكثر مما ينبغي من موسكو وطهران خيار مكلف وأن عليها مراجعة ذلك، فليس لها سوى الحليف الأمريكي ومظلة الناتو. (الرنتاوي، 2018)

كما يرى ترامب أن تراخي إدارة أوباما في التعامل مع خطر التمدد الإيراني، فضلاً عن توقيع الاتفاق النووي، ساهم في إطلاق يد إيران في المنطقة وشرعنة دورها، وتزايد نشاط الجماعات الموالية لها في سورية، لهذا فإن الضغط على إيران بالانسحاب من الاتفاق النووي، مثل هدفاً استراتيجياً هو محل توافق بين أفراد إدارة ترامب، وبخاصة بعد إقالة وزير الخارجية «تيلرسون» وتعيين «مايك بومبيو»، ووجود نائب الرئيس «مايك بنس»، ومستشار الأمن القومي «هربرت ريموند ماكماستر»، الذي يتهم إيران بزعزعة استقرار المنطقة، وكذلك وزير الدفاع «جيمس ماتيس»، الذي يرى أن إيران هي المهدد الأول للمصالح الأمريكية في المنطقة، ومن هما يتبين لنا من خلال مواقف الإدارة الأمريكية لدونالد ترامب، أنها كانت تسعى إلى استعادة مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بدافع الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية، وتوافقاً مع ما يفرضه عليها دورها التاريخي في المنطقة، والتزاماتها الأمنية تجاه حلفائها من دول الجوار السوري، وهو ما يتطلب في رؤية ترامب الموازنة بين الفرص والخيارات المتاحة للتدخل من ناحية، والتكلفة والمنفعة الناتجة، وحجم المخاطر التي يخلفها كل خيار، من ناحية أخرى وذلك توافقاً مع مدركات ترامب التي تعظم من شأن المتغيرات الاقتصادية، التي تخدم أجندته السياسية الداخلية بالأساس. (الرنتاوي، 2018)

الخاتمة والنتائج

من خلال استعراض ما سبق في هذه الدراسة، ومقابلة تطبيقات النظرية الواقعية والمثالية في السياسة الخارجية (السياسة الخارجية الأمريكية أنموذجاً)، فأنا نخلص الى ما يلي :

- تختلف آليات تطبيق السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية باختلاف رؤية وتصورات الرؤساء الذين يتولون مقاليد الحكم فيها.
- تميزت إدارة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لملف المنطقة العربية بطغيان المثالية على الواقعية
- تميزت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق (دونالد ترامب) لملف المنطقة العربية بطغيان الواقعية على المثالية.
- هناك مجموعة ثابتة من الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي تسعى السياسة الخارجية الأمريكية إلى تحقيقها في المنطقة العربية.
- من أبرز الأهداف الاقتصادية في المنطقة العربية، فقد كانت المنطقة العربية محط اهتمام للإدارات (الأمريكية) المتعاقبة، نظراً للثروات الهائلة الموجودة في المنطقة وأهمها النفط، والثروات الطبيعية الأخرى مثل الغاز والحديد والنحاس، وغير ذلك من معادن، كما أن الدول العربية تمثل سوقاً واسعاً للصادرات الأمريكية من السلع والبضائع المختلفة والسلاح، هذا بالإضافة إلى تواجد العديد من الشركات

الأمريكية متعددة الجنسيات سواء كانت نفطية أو في المجالات الصناعية أو الغذائية التي لها مصالح في المنطقة العربية.

- بخصوص الأهداف الأمنية الأمريكية، فقد تمثلت بمنع امتلاك وانتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة العربية، ومنع حصول أي مجموعة إرهابية عليها خوفاً من نقلها إلى أي مدينة أمريكية رئيسية وتفجيرها فيها، ودعم الحلفاء الإقليميين (للولايات المتحدة الأمريكية) من الدول العربية.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية

- أبو عامر، محمود، (2002)، العلاقات الدولية العلم والظاهرة - الدبلوماسية والإستراتيجية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- البستجي، مروة، (2012)، العامل الدولي على الثورات العربية، ليبيا وسوريا نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- بصبوص، أنطون، (2013) التسونامي العربي، (ترجمة : جورج كتوره)، بيروت، الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
- توفيق، سعد حقي (2011). "مستقبل تأثير النفط في العلاقات الدولية"، مجلة قضايا سياسية، العددان، 23 و 24، جامعة النهرين، بغداد.
- جرجس، فواز، (2013)، صنع السياسة الأمريكية تجاه العرب كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، ط(2)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- جندلي، عبد الله (2001) العلاقات الأمريكية العربية بعد الحرب العالمية الثانية، مجلة المعلومات الدولية العدد 67
- حتي، ناصيف، (1985)، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.
- حرب، أسامة، (2002)، خطة بوش للسلام، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- حسين، خلف، (2016)، الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، المركز الديمقراطي العربي 2016/4/20 عن الموقع [phtt/demcraticac.de](http://demcraticac.de)
- الخزاعلة، حماد، (2017)، موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة 2010-2016، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

- الخزرجي، ثامر، (2005)، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، عمان: دار مجدلاوي.
- الرنتاوي، عريب، (2018)، العدوان الثلاثي الوشيك على سوريا، مركز القدس للدراسات السياسية، www.alqudscenter.org
- زغبوب، عادل، (1979)، الدولة الاتحادية مفهومها وتحليلها، بيروت.
- السيد سليم، محمد، (1998)، تحليل السياسة الخارجية، ط(2)، القاهرة: مكتبة النهضة العربية.
- شرعان، عمار، (2018)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية (2001-2018)، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية.
- شرقي، محمود، (2007)، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق 1990-2006، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خده، الجزائر.
- شطناوي، محمد، (2002)، العلاقات الدولية مقرب في دراسة النظريات، الفاعلين وأنماط التفاعل، مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية.
- عبد الرحمن، حمدي، (2016)، سياسات التنافس الدولي في أفريقيا، قراءات أفريقية، www.qiraatafrican.com
- عبد الفتاح، عصام (2011)، ثورات، أشهر الحركات الثورية في تاريخ إفريقيا والعالم، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.
- عبد الكريم، أزهار، (1999)، الدستور الأمريكي وفصل السلطات، أوراق أمريكية، بغداد، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد 19.
- عبدالله، أحمد، (2014)، دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- العلايا، علاء، (2009)، السياسة الخارجية الدولية 1980-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- عودة، جهاد، (2005)، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.
- عوني، مالك، (2017)، صراع الإمبراطوريات: طغيان الجغرافيا السياسية في ما وراء الأزمة السورية، السياسة الدولية، (ملحق تحولات استراتيجية)، العدد 209.

- قرني، بهجت، وهلال، علاء، (2013)، السياسات الخارجية للدول العربية، (ترجمة : جابر سعد عوض)، ط(2)، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية.
- اللجاب، بشير، (2017)، النظرية الواقعية، الحوار المتمدن، 1(5513): 1-10.
- ليفي، برنار (2011) الحرب دون أن نجها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي، ترجمة سمر محمد سعد، طرابلس، دار المطبوعات.
- مازيتي، مارك وشميث، اريك (2011) جريدة الشرق الأوسط، 1 ابريل 2011، العدد 11812، المخابرات الأمريكية أدخلت عملاء سرين إلى ليبيا.
- المدني، توفيق، (2011)، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت.
- المركز السوري للدراسات والأبحاث، (2012)، مبادئ السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية سوريا نوفمبر 2012 ص3 منح على الرابط www.sham-ngo.org
- مصباح، عامر، (2013)، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مصدق، حسن، (2012) وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية، الدار البيضاء.
- معكرون، جو، (2020)، سياسات متقلبة لترامب في ليبيا: تعميق الصراعات شرقي المتوسط، www.alaraby.co.uk
- الناصر، عبادة، (2014)، سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية (إيران، العراق، سوريا، لبنان أنموذجا) بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ناي، جوزيف (2018)، القوة الناعمة : وسائل النجاح في السياسة العالمية، نيويورك: ببلدك أيفرز، مركز الكاشف للمتابعة و الدراسات الاستراتيجية.
- نجم، خدفاني، (2011)، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر.
- الهزائمة، محمد، (2005) قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن آت، عمان.
- ويسام، شكلاط، (2017)، باراك أوباما والسياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط بين ثنائي التراجع والانكسار، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية إدارة تحليلية، برلين: المركز الديمقراطي العربي.

- اليحياوي، يحيى، (2009)، القوة الناعمة والتمظهرات الجديدة للتسلط، بيروت: مركز الدراسات
الوحدة العربية.

ثانياً- المراجع الأجنبية

- Andrew, Tabler, (2011), in the lion Den and eyewitness account of
Washington battle with Syria law rinse hill books Chicago IL USA.